وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية الادارة والاقتصاد – قسم العلوم المالية والمصرفية

# المخاطر الائتمانية واثرها على السيولة

بحث مقدم الى مجلس قسم العلوم المالية والمصرفية في كلية الادارة والاقتصاد

جامعة بابل وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية

اعداد

الطالبة / ساره سلام كاظم

الاشراف

م .م ناظم جواد المعموري

١٤٤٥هـ

٢٠٢٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾

صدق الله العلي العظيم

(الإسراء: ٨٥)

# الإهداء

إلى من علم البشرية معنى التسامح ونبذ العداء

إلى من أخرج الإنسانية من غياهب الظلمات إلى نور الهداية والرشاد

إلى المعلم الأول والرحمة المهداة ومشيع ثقافة الحب والود والتراحم بين أفراد المجتمع

إلى أبي الزهراء الحبيب المصطفى (صلى الله عليه و آله وسلم)

# شكر وتقدير

إلى كل من آزرنا ومد يد العون لنا في إخراج هذا البحث بالصورة التي هو عليها الآن .

ونخص بالذكر أساتذتنا الكرام وعلى وجه الخصوص الاستاذ المشرف

م .م ناظم جواد المعموري

نتقدم بوافر شكرنا وامتناننا عرفانا لجهودهم وطيب وقفتهم

# جدول المحتويات


| ت | الموضوع | الصفحة |
|---|---|---|
| ١ | الآية | أ |
| ٢ | الاهداء | ب |
| ٣ | الشكر | ت |
| ٤ | جدول المحتويات | ث |
| ٥ | المقدمة | ١ |
| ٦ | المبحث الاول / منهجية البحث | ٢ |
| ٧ | مشكلة البحث | ٣ |
| ٨ | اهمية البحث | ٤ |
| ٩ | اهداف البحث | ٦ |
| ١٠ | فرضية البحث | ٧ |
| ١١ | مصادر معلومات البحث | ٨ |
| ١٢ | المبحث الثاني / الجانب النظري | ٩ |
| ١٣ | المطلب الاول : المخاطر الائتمانية | ١٠ |
| ١٤ | مفهوم المخاطر الائتمانية | ١١ |
| ١٥ | انواع المخاطر الائتمانية | ١٢ |
| ١٦ | طرق قياس المخاطر الائتمانية | ١٣ |
| ١٧ | المطلب الثاني : السيولة | ١٤ |
| ١٨ | مفهوم السيولة | ١٥ |
| ١٩ | اهداف السيولة | ١٦ |
| ٢٠ | مصادر السيولة | ١٧ |
| ٢١ | المبحث الثالث : الجانب العملي | ١٨ |
| ٢٢ | الاستنتاجات | ١٩ |
| ٢٣ | التوصيات | ٢٠ |
| ٢٤ | المصادر | ٢١ |

# المقدمة

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة التي تنجم عن إخفاق طرف ما في عقد مالي في الوفاء بأحد التزاماته باتجاه الطرف الآخر وهو ما يتسبب في تحمل لخسارة مالية . إن ذلك ينطبق على المجموعة في ادارة التعرض لمخاطر التمويل التي تنتج عن استحقاق الأقساط والإيجار في صيغ تمويل مثل المرابحة والإجارة وعمليات تمويل راس المال العامل في صيغ السلم او استصناع او المضاربة او المشاركة .

تشير السيولة إلى قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل ويتم التعبير عنها عادةً كنسبة أو نسبة مئوية . يمكن أن يقدم هذا الرقم إحصاءات عن الوضع المالي للشركة .

يتم تصنيف السيولة إلى نوعين : سيولة السوق والسيولة المحاسبية . تشير سيولة السوق إلى السهولة التي يتيح بها السوق بيع وشراء الأصول بأسعار ثابتة . السيولة المحاسبية هي مقياس يشير إلى مدى سهولة أداء شركة أو فرد لالتزاماتهما المالية باستخدام الأصول المتوفرة .

## المبحث الأول

## منهجية البحث

### اولا: مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث بمحاولتها الاجابة عن التساؤل الآتي :

- ما هو اثر المخاطر الائتمانية على السيولة ؟

### ثانيا: اهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في النقاط التالية :

١- التعرف على مؤشرات المخاطر الائتمانية وطرق قياسها والسيولة ومصادرها.

٢- حداثة مفهومي المخاطر الائتمانية والسيولة.

### ثالثا: اهداف البحث:

تكمن أهداف البحث في:

١- تظهر الأهمية في كون المخاطر الائتمانية أصبحت من المفاهيم الضرورة للنشاط المصرفي .

٢- مكانة موضوع المخاطر الائتمانية واثرها على السيولة..

### رابعا: فرضية البحث:

يمكن تلخيص فرضية البحث بـــ :

توجد علاقة ارتباط وتأثير المخاطر الائتمانية على السيولة؟.

## خامسا : مصادر معلومات البحث:

لغرض تغطية الجانبين النظري والميداني في هذه الدراسة اعتمد الباحث على :

**أولا : الجانب النظري :**

لقد اعتمد الباحث على المراجع العلمية من الكتب والبحوث و أطاريح الدكتوراه ورسائل الماجستير التي تخدم البحث فضلاً عن الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت ).

**ثانيا : الجانب الميداني :**

أعدت استمارة الاستبانة في ضوء الجوانب النظرية التي شملتها الدراسة واهم المتغيرات التي تحاول اختبارها، ضمت الاستبانة مجموعة أسئلة موزعة على محاور رئيسة، يضم كل محور مجموعة من المتغيرات الفرعية وقد وزعت الاستمارة نفسها على عينة الدراسة.

## المبحث الثاني

## الجانب النظري

### المطلب الأول: المخاطر الائتمانية:

#### أولا: مفهوم المخاطر الائتمانية:

تعرف المخاطر الائتمانية بأنها المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن تكون لها تأثير على إيرادات البنك وعلى رأسماله، والناتجة عن عدم قيام العميل المقترض بالوفاء بالتزاماته اتجاه البنك في الوقت المناسب وبالتالي يمكن تعريفها على أنها احتمالية" عدم قدرة الطرف الآخر على سداد التزاماته اتجاه البنك. (بورقبة وزرارقي، ٢٠١٤، ١٨٣)

كذلك تعرف أيضا أنها المخاطر الائتمانية بأنها مخاطر تختلف العملاء عن الدفع، أي عجزهم عن السداد أو خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض إلى الطرف المقابل، وكلما استولى البنك على أحد الأصول المرتجة فإنه بذلك يتحمل مخاطر عجز المقترض على الوفاء بردّ أصل الدين وفوائده وفقا لتواريخ محددة، ويكون الائتمان هو المتغير الأساسي المؤثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن عدم السداد أو تأجيله، فالتغيّر في الظروف الاقتصادية العامة ومناخ التشغيل بالشركة يؤثر على التدفقات النقدية المتاحة لخدمة الدين ومن الصعب التنبؤ بهذه الظروف، كذلك فإنّ قدرة الفرد على ردّ الدّين تختلف وفقا للتغيرات التي تطرأ على التوظيف وصافي ثروة الفرد، وتجدر الإشارة هنا إلى أن مخاطر الائتمان هي أقدم المخاطر بالنسبة للمصارف كما أنها تحدث نتيجة لمجموعة من المخاطر متعدّدة الأبعاد. (بلعزوز، ٢٠١٣، ١٨٢)

كما يمكن تعريف مخاطر الائتمان بأنها: " عدم تسديد الدين بأكمله أو جزء منه أو الفائدة المستحقة عليه في التاريخ المحدّد لذلك، وعلية فإنّ المخاطر الائتمانية ترتبط بصورة مباشرة بعملية سداد المستحقات في التواريخ المحدّدة لها. (قرين وبوقرة،٢٠١٢، ٢٩٩)

و تعرف المخاطر الائتمانية على أنها مخاطرة عجز المقترض عن رد أصل الد وفوائده وفقاً لتواريخ الاستحقاق، أو عدم وجود نية السداد لديه رغم توفر القدرة المالية لذلك. (حماد، ٢٠٠٣، ٧١)

كما تعرف المخاطر الائتمانية بأنها المخاطر المرتبطة بالطرف المدين في العقد نتيجة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته الكاملة في مواعيدها المحددة.(الزبيدي، ٢٠٠٢، ١٧٤)

ويعرف الباحث المخاطر الائتمانية أنها قيام لجوء البنك بتقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده، وهذا السبب قد يكون نتج عن عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو أنه له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر، وبالتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده.

## ثانيا: أنواع المخاطر الائتمانية:

يتفق كل من (ابوكمال، ٢٠٠٧:٨١) و(ابو كرش، ٢٠٠٥:٨) على أن المصارف تواجه أربعة أنواع رئيسة من مخاطر الائتمانية وهي مخاطر الانتشار ومخاطر نكول الائتمان ومخاطر الصناعة التي يزاولها المقترض ومخاطر عدم خبرة موظفي المصرف ووفق الآتي:

**١-مخاطر انتشار الائتمان :**

يرتبط عنصر الانتشار بحالة من عدم التأكد التي تصاحب اتخاذ القرار الائتماني ، هناك دائما درجة من المخاطر التي ترتبط بنتائج القرارات الائتمانية المرتبطة بالمستقبل ، وهي عملية حتمية وضرورية يتحتم على من يمارسها أن يعي بهذه المخاطر، لذلك فأن الانتشار يكون كالآتي(ابو عبيد ، ٢٠١٠:٤):

أ- الانتشار النوعي: وهو الانتشار المتعلق بنوع النشاط الممول، إذ يجب أن يكون الائتمان الممنوح من المصارف ممتداً إلى جميع الأنشطة الاقتصادية الممكن تمويلها بربحية.

ب- الانتشار الجغرافي: وهو الانتشار الذي يجب أن يغطي الائتمان فيه المناطق الجغرافية كافة التي يتوافر فيها مشروعات اقتصادية أو نشاط اقتصادي يمكن تمويله بربحية.

ت- الانتشار بين مختلف أنواع العملاء (فرد - شركة تضامن- شركة مساهمة.....)

ث- الانتشار السوقي بين الاسواق المختلفة (اسواق النقد - اسواق رأس المال و المستقبليات)

**٢-مخاطر نكول الائتمان :**

إن ربح المصرف يتطلب أساسا عدم فقدان الأموال ، لذلك فأن ائتمان المصارف سواء كان موجه للاستهلاك أم للاستثمارات، فهو يقترن بالمخاطر ، فلا يوجد ائتمان بدون مخاطر وذلك مهما تطورت تقنيات المصرفية وتعرف مخاطر النكول على أنها المخاطر الناتجة عن نكول الطرف الأخر في سداد التزاماته وكما عرفت على أنها عدم مقدرة المدينين على سداد التزاماتهم بالكامل أو بالوقت المحدد ( عثمان ، ٢٠٠٨:١٧)

وترتبط مخاطر النكول بالقروض الآتية ( www.djelfa.info.com ) :

- القروض المباشرة : التي تفرض على المدينين تسديد ديونهم حسب شروط متفق عليها مسبقا، ، المدة ..... الخ)
- القروض غير مباشرة : والتي تمثل القروض ضمان التوقيع الذي يفرض على المدين التسديد في حالة استعمال هذا الضمان مع مراعاة الأجل المحدد.

**٣-مخاطر الصناعة التي يمارسها الزبون :**

منح الائتمان إلى عدد محدد من الزبائن في قطاع معين قد ينجم عنه مخاطر ائتمانية جديدة، وأن على المصارف أخذها بنظر الاعتبار حتى وإن كان التوجه المذكور يمكن السيطرة عليه . (النعيمي ، ٢٠١٠:٢٥٠).

كما أنها تنجم عن ظروف تخص الصناعة كوجود صعوبة في توفير المواد الأولية اللازمة للصناعة ، وكذلك التأثيرات الخاصة للقوانين الحكومية المتعلقة بالرقابة على التلوث وتأثيرات المنافسة الأجنبية على الصناعة المحلية ، وهناك أيضا التأثيرات المتمثلة بالتغير المستمر في أذواق و تفضيلات المستهلكين في

الاقتصادات المتطورة ، فضلا عن تأثيرات المتعلقة بظهـور منتوجـات جديـدة أو تكنولوجيـا جديـدة . (الحسيني والدوري، ٢٠٠٨: ١٧٠)

**٤-مخاطر خبرة موظفي المصرف:**

تتعرض معظم المصارف العالمية إلى خسائر العمليات التي تنجم عن الأخطاء المهنية وتقصير العاملين وإهمالهم فيها في تأدية وظائفهم وتشتمل تلك الخسائر على الخسائر الناتجة من أخطاء العاملين كقيامهم بتنفيذ عمليات تجارية أو مالية غير معتمدة أو تحويل مبالغ كبيرة إلى حسابات خاطئة والخطأ في تسجيل معاملات الأوراق المالية وغيرها. وفي حالة حدوث مثل هذه الأخطاء في دفاتر وحسابات المصرف فإن الخسائر الناجمة عنها سوف تصعب مواجهتها والتحكم بها عن طريق التأمين . ومن هنا تظهر أهمية وضع إجراءات رقابية تقليدية عليها والتي تتمثل في وضع إجراءات رقابة داخلية مشددة، وإعداد برامج لضمان جودة العمل، ووضع برامج تدريب مكثفة للعاملين بالمصرف وتعيين إدارة أكثر فاعلية وكفاءة تدعيم فاعلية الإدارة( www.sama.gov)

كما يمكن وضع تعريف محدد لمخاطر خبرة موظفي المصرف وحسب لجنة بازل٢، بأنها مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة وإن عدد من المصارف قد أولت أهمية إلى مخاطر خبرة موظفيها كما هو الحال في المخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية ، وعدد من المصارف قد عرفت هذه المخاطر على أنها جزء من مخاطر التشغيل التي يكون سببها هو قلة خبرة أو فشل الموظفين أو التقني ـة التـ تخدمها المصرف في تأدية مهامه ( الشمري ، ٢٠٠٨ : ١٩٣)

## ثالثاً: طرق قياس المخاطر الائتمانية:

يتفق كل من (الربيعي، ٢٠١١، ٦٨) و (الخطيب، ٢٠٠٦:٨١) على ما جاء في اتفاقية بازل الجديدة على أن هنالك اسلوبين لقياس مخاطر الائتمان وهي:

- الأسلوب القياسي
- أسلوب التصنيف الداخلي

**١-الأسلوب القياسي (النمطي):**

ويستخدم من قبل المصارف غير القادرة على استخدام أسلوب التصنيف الداخلي ، وهو نظام معدل للنظام المتبع على وفق مقررات بازل لعام ١٩٨٨ هذا وأن هناك خمسة مؤشرات يمكن مراعاتها لقياس المخاطر الائتمانية على وفق هذه الطريقة وهي(الربيعي، ٢٠١١، ٦٩) و(الخطيب ،٢٠٠٦:٨١):

- المؤشر الأول : وهو احتمال التخلف عن الإيفاء اي احتمال تعثر العميل أو الفشل في ظل هذا المؤشر سيسمح للمصارف استخدام التقييم الائتماني سواء من وكالات التقييم الائتماني أم من وكالات ضمان الائتمان أي استخدام تقييم خارجي .
- المؤشر الثاني وهو الخسارة الناتجة عن عدم الإيفاء أو الخسارة عند التعثر مع النظر في حجم الخسائر ضمن الضمانات المقابلة للموجودات ويغطي هذا المؤشر جزءاً خاصا بنواحي تخفيف المخاطر الائتمانية.
- المؤشر الثالث : هو الانكشافات التي قد تنشأ نتيجة عدم الايفاء إذ غالبا ما تجد المصارف نفسها معرضة لانكشافات أو خسائر أكثر مما كانت تتوقع ، بسبب العمليات خارج الميزانية
- المؤشر الرابع : أوقات الاستحقاق أو استحقاق التعرض

- المؤشر الخامس : درجة تركيز المخاطر.

**٢-أسلوب التصنيف الداخلي**

يتم استخدامه بمعرفة المصارف بنفسها بشرط إقرار الأسلوب المتبع من السلطة الرقابية وينقسم إلى طريقتين هما(الربيعي، ٢٠١١، ٧٧):

أ- الطريق الأساسية

ب- الطريقة المتقدمة

ويستخدم لدى المصارف التي لديها أنظمة داخلية متطورة، ويسمح لها باستخدام التصنيفات المعدة بمعرفتها على وفق أنظمتها الداخلية في تقييم جدارة المقترضين وبالتالي تحديد مخاطر الائتمان في محافظها ويعتمد التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان على الآتي(الخطيب ٢٠٠٦:١٨) :

- تقييم المخاطر المرتبطة بالزبون
- تقييم خصائص المخاطر بنوع العملية الائتمانية

كما يذكر الربيعي أن المؤشرات التي تستخدم في التقييم المستند إلى الأسلوب القياسي هي نفسها تستخدم بالطريقة المستندة على التقييم الداخلي . في حين يذكر الخطيب أن في الطريقة الأساسية المصارف تقوم باحتساب العنصر الأول فقط احتمال التعثر. أما باقي العناصر تحسب من قبل الجهة الرقابية على وفق بازل ٢ ، الخسارة عند التعثر تحسب ٤٥% لكل العمليات غير المضمونة وتصل الى ٧٥% للديون متأخرة السداد.

## المطلب الثاني: السيولة:

### اولاً: مفهوم السيولة:

السيولة في معناها المطلق تعني النقدية أما السيولة في معناها الفني فتعني قابلية الأصل على التحول إلى نقدية بسهولة وبدون خسائر، وحيث أن الهدف من الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الازمات المستحقة الأداء حاليا أو في غضون فترة قصيرة. (يعقوب، ٢٠١٧، ١٠)

أما من الناحية الاقتصادية فالمقصود بالسيولة هي سيوله عناصر الثروة (التي يملكها الإفراد والمؤسسات ) والتي يعبر عنها بقيمة نقدية معينة ، كالأراضي والعقارات والآلات والمعدات والحجار الكريمة وغيرها .... ومدى سهولة تحويلها إلى سلع وخدمات أخرى لإشباع حاجة الشخص الحائز عليها ، والسيولة تعبير اقتصادي يراد منه بقاء النقد بدون استثمار ليلبي المتطلبات العاجلة .ويقصد بسيوله المصرف قدرته على مواجهة التزاماته المالية للمودعين بالدرجة الاساس وبقية الالتزامات الأخرى كالمقرضين والمقترضين وغيرهم مما يستلزم توفر النقد السائل لدى المصرف او امكانية الحصول عليها عن طريق تسييل بعض اصول المصرف وتحويلها الى نقد بسرعة وبدون خسائر (الشماع، ١٩٩٥، ٢٥)

وتعرف السيولة على أنها قدرة البنك على تحويل أصولها إلى نقد حاضر عند الطلب، أي مقابلة المصارف لسحوبات المودعين و طلبات المقترضين معا عند الطلب.(ناولو، ٢٠١٦، ٢٥٩)

وكذلك تعرف السيولة أيضا بأنها احتفاظ المصرف جزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة، وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع والسحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء، بحيث يتمكن المصرف في ذلك الوقت من استغلال

ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن، مع احتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير، ومن غير أن ينجم عن ذلك ارتباط في الأعمال. (بوعبدلي وسعيد، ٢٠١٤، ١٠٢)

وتم تعريف السيولة على انها هي مدى توافر أصول سريعة التحول إلى سيولة نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة ديون مستحقة في مواعيدها دون تأخير، فهي إذا ذات متغيرين أساسيين :أصول سائلة، وتواريخ استحقاق الديون (الهواري، ١٩٨١، ١٠٠)

كما يمكن القول أن السيولة" هي قدرة المصرف على تحويل تعهداته إلى نقد حاضر عند الطلب، بمعنى أن العميل يستطيع أن يسحب نقدا باستخدام ودائعه لدى المصرف في أي وقت يرغب فيه، والسيولة لا تقتصر على قدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته والدفع نقدا عند الطلب لتغطية ما يطلبه المودعين من سحوبات بل يجب أن يترتب على عملية تحويل الأصل إلى نقد حاضر، تحمّل المصرف نفقات أو تعرضه إلى خسائر.(الراوي، ٢٠١٦، ١٦٣)

مما سبق يعرف الباحث السيولة بأنّها القدرة على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان، وهذا يلزم احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل، إضافة إلى أصول شبه سائلة أي تلك التي يمكن تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وبسهولة بدون خسائر في قيمتها وكذا قدرته على الاقتراض وذلك لمقابلة حركة السحوبات العادية والمفاجئة أو لمنح قروض جديدة.

## ثانياً: أهداف السيولة:

تسعى البنوك في احتفاظها بالسيولة لديها الى تحقيق العديد من الأهداف وتتمثل بما يلي(غنيم، ٢٠٠٧، ١٢٤):

**أولا : الوفاء بالالتزامات القانونية**

تحتفظ البنوك بسيولة كافية لديها لاستيفاء القوانين المصرفية التي تحكم أعمالها وفي هذا الصدد فإنه يجب على البنوك أن تلتزم بإيداع النسب الخاصة بالاحتياطي القانوني، والسيولة القانونية لدى البنك المركزي وإلا تعرضت لتوقيع الجزاءات عليها ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

- الاحتياطي القانوني : حيث تقضي التشريعات المصرفية بضرورة إيداع البنك نسبة لا تقل عن ٢٥% من الودائع لديه لدى البنك المركزي وكذلك كحد أدنى لمتطلبات الاحتياطي القانوني، وإذا لم تقم البنوك بتنفيذ ذلك فلا يسمح لها بممارسة أعمالها.
- الودائع بالعملات المحلية: يلزم القانون البنوك التّجاريّة أيضا بإيداع نسبة لا تقل عن ١٥% من قيمة الأرصدة بالعملات الأجنبية وذلك مقابل الحصول على فائدة لدى البنك المركزي.
- الودائع بالعملة الأجنبية : ويلزم القانون البنوك التجارية أيضا بإيداع نسبة لا تقل عن ١٥% من قيمة الأرصدة بالعملات الأجنبية وذلك مقابل الحصول على فائدة لدى البنك المركزي.

**ثانيا: مواجهة متطلبات التشغيل:**

تحتفظ البنوك بالسيولة لديها لمواجهة متطلبات التشغيل، حيث يمكنها مواجهة طلبات مسحوبات المودعين، ومواجهة طلبات الحصول على الائتمان من قبل المقرضين، والوفاء بكل مصروفات البنك الجارية واللازمة لممارسة نشاطه، فضلا عن سداد قيمة مستحقات البنوك الأخرى التي تقدم خدماتها لهذه البنوك. وفي ضوء ذلك فالسيولة تعتبر درعا يحمي البنوك من اللجوء إلى الإقراض لمواجهة متطلباتها وما يترتب على ذلك من تحملها للفوائد المالية، كما أنّ توفّر هذه السيولة بالقدر الكافي يجعل من هذه البنوك تستخدمها في استغلال الفرص الاستثمارية التي تتاح لهذه البنوك.

**ثالثا : تحقيق عنصر الأمان:**

يحقق توفر السيولة الكافية لدى البنوك عنصر الأمان، حيث يجعلها تفي كل التزاماتها قبل عملائها وخاصة المودعين منهم وبصفة خاصة أولئك المودعين الذين يطلبون مستحقاتهم قبل مواعيد استحقاقها ( الودائع لأجل )، وبالتالي فإنّ توفير السيولة الكافية بالبنوك تدعم قدرتها على مواجهة السحب من ناحية، ومنح القروض لعملائها من ناحية أخرى، وهذا ولاشك يبثّ الطمأنينة في نفوس المودعين والمتعاملين، كما يعطي صورة مشرّفة للمراكز المالية لهذه البنوك وبالتّالي تزداد درجة الثّقة في الجهاز المصرفي وبشكل عام(غنيم، ٢٠٠٧، ١٢٥).

## ثالثاً: مصادر السيولة:

يمكن أن تحصل البنوك التجاري على السيولة، إما من خلال تصفية بعض أصولها أو من خلال ترتيب التزامات عليها، وهناك العديد من المصادر التي يعتمد عليها البنك في توفير السيولة وعلى النحو الاتي(ناولو، ٢٠١٦، ٢٦٦) :

**أ- المصادر التقليدية للسيولة**

- الموجودات بوصفها مخزن للسيولة:

إن أي عنصر من عناصر الموجودات يمكن أن يخدم السيولة نظريا، ويعتمد ذلك على الفترة الزمنية التي يمكن من خلالها تحويل هذا الأصل على سيولة، وكذلك الثمن الذي سيكسبه المصرف عند البيع وبهذا يمكن القول بأن امتلاك المصرف لأصول تباع في أي لحظة ومن دون خسارة متوقعة تعتبر أصولا مثالية المواجهة طلبات السيولة غير المتوقعة، ولهذا تستخدم البنوك محافظها الاستثمارية كمصدر للسيولة والتي تتكون من أرصدة لدى البنك المركزي، أوراق تجارية، وأرصدة لدى البنوك الأخرى، والنقد والاحتياطات النقدية الأوراق المالية الصادرة عن شركات مدرجة في سوق الأوراق المالية، الاستمارات الأخرى قصيرة الأجل.

- المطلوبات وحقوق الملكية بوصفها وسائل شراء السيولة:

- الودائع وشهادات الابداع القابلة للتداول: تعتبر الودائع البنكية المصدر التقليدي والأقل تكلفة بين مصادر التمويل الشريحة واسعة من البنوك، إضافة إلى اعتماد البنوك على مصادر أخرى للتمويل وهي شهادات الإيداع المتمثلة في شهادات تصدرها البنوك التجارية مقابل ودائع توضع تحت تصرفها، وبعد فائدة محدد أو معلوم، وتعتبر هذه الشهادات احدى أدوات السوق النقدية لأنها قابلة للتداول وذات أجل قصير.

- شراء السيولة من البنك المركزي: يعتبر البنك المركزي الملجأ الأخير للبنوك لمواجهة السيولة حيث تلجأ إليه البنوك لتغطية عجزها.
- الاتفاقيات بين المصارف يمكن للبنك إقراض فائض السيولة الموجود لديه إلى بنك آخر بحاجة إلى السيولة، وفي معظم الصفقات تنفذ وفق قاعدة الليلة الواحدة، ومع ذلك هناك حالات خاصة يتراوح مجالها الزمني ما بين اليومين والسنة.

**ب- المصادر غير التقليدية للسيولة البنكية:**

- إيداعات اليورو والدولار وهي مبالغ مودعة في المصارف الاجنبية بالدولار الامريكي ولذلك سميت بهذا الاسم، إذ تقوم البنوك الأجنبية يفتح حسابات لعملاء بالدولار الامريكي وتستخدمها لمنح قروض غالبيتها بالدولار.
- التوريق: تقوم البنوك أحيانا بتحويل القروض التي منحها الزبائن إلى أوراق مالية قابلة للتداول في السوق النقدية، وذلك قبل تاريخ استحقاقها أي تحويل الأصول المالية ذات السيولة المنخفضة إلى أصول مالية ذات سيولة مرتفعة.

**كما تصنف مصادر السيولة إلى** (طايبي، ٢٠١٢، ٢١):

١- **مصادر داخلية:** وتشمل الاحتياطات الأولية والمتمثلة في النقد في الصندوق والنقد لدى البنك المركزي أو في البنوك الأخرى، والمستحقات لدى البنوك التجارية الأخرى، الصكوك تحت التحصيل. أما الثانوية فتتمثل في الاستثمارات قصيرة الأجل وغالبا تشتمل على الأوراق التجارية المخصومة.

٢-**خارجية:** تتضمن في شهادات الإيداع واتفاقيات البيع والشراء واستدانة الاحتياطي من نافذة. الخصومات في البنك المركزي.

## المبحث الثالث: الجانب العملي

يسعى هذا المبحث إلى وصف وتشخيص آراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة ، واختبار وتحليل علاقات الارتباط والتأثير بين متغيرات الدراسة والمتمثلة المخاطرة الائتمانية x السيولة المصرفية y على مستوى المنظمة عينة الدراسة للتحقق من مدى سريان المخطط الفرضي للبحث باستخدام الوسائل الإحصائية المناسبة وقد تم استخدام المقياس الرتبي (ثيرستون) الذي يتألف من إحدى عشرة رتبة ، إذ يتوزع من أعلى وزن (١٠٠%) إلى أقل وزن (٠%) وتسعة أوزان تقع ما بين الوزنين هي (٩٠% ، ٨٠٪ ، ٧٠٪، ٦٠% ، ٥٠% ، ٤٠% ، ٣٠% ، ٢٠% ، ١٠%) ، وذلك بهدف تحليل وقياس استجابات الأفراد المبحوثين حول أسئلة استمارة الاستبانة

أولا : وصف وتشخيص آراء العينة حول متغيرات الدراسة

تحاول الدراسة في هذه الفقرة وصف وتشخيص آراء عينة الدراسة حول متغيراتها التي تم اعتمادها وهي المتغير المستقل المخاطرة الائتمانية والمتغير المعتمد هو السيولة المصرفية وأبعادها إذ يشير الجدول جدول (١) التوزيع التكراري والنسب المئوية والاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية لمتغيرات الدراسة.

| المتغيرات | مقياس الإجابة | | | | | | | | | | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الأهمية النسبية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | اتفق تماما | | اتفق | | غير متاكد | | لا اتفق | | لا اتفق تماما | | | | |
| | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | | | |
| X1 | 5 | 16% | 20 | 67% | 5 | 17% | 0 | 0% | 0 | 0% | 4.00 | 0.58 | 0.80 |
| X2 | 13 | 43% | 15 | 50% | 2 | 7% | 0 | 0% | 0 | 0% | 4.37 | 0.61 | 0.87 |
| X3 | 11 | 37% | 19 | 63% | 0 | 0% | 0 | 0% | 0 | 0% | 4.37 | 0.49 | 0.87 |
| X4 | 2 | 7% | 11 | 37% | 6 | 20% | 6 | 20% | 5 | 16% | 2.97 | 1.68 | 0.59 |
| X5 | 12 | 40% | 14 | 47% | 4 | 13% | 0 | 0% | 0 | 0% | 4.27 | 0.69 | 0.85 |
| X6 | 4 | 13% | 21 | 70% | 2 | 7% | 1 | 3% | 2 | 7% | 3.80 | 0.96 | 0.76 |
| X7 | 13 | 43% | 9 | 30% | 8 | 27% | 0 | 0% | 0 | 0% | 4.17 | 0.83 | 0.83 |
| X8 | 12 | 40% | 15 | 50% | 3 | 10% | 0 | 0% | 0 | 0% | 4.30 | 0.65 | 0.86 |
| X9 | 12 | 40% | 15 | 50% | 3 | 10% | 0 | 0% | 0 | 0% | 4.30 | 0.65 | 0.86 |
| X10 | 11 | 37% | 10 | 33% | 6 | 20% | 2 | 7% | 1 | 3% | 3.93 | 1.08 | 0.79 |
| X11 | 10 | 33% | 11 | 37% | 6 | 20% | 3 | 10% | 0 | 0% | 3.93 | 0.98 | 0.79 |
| X12 | 1 | 3% | 20 | 67% | 6 | 20% | 3 | 10% | 0 | 0% | 3.63 | 0.70 | 0.73 |
| X13 | 1 | 3% | 14 | 47% | 11 | 37% | 3 | 10% | 1 | 3% | 3.37 | 0.85 | 0.67 |
| X14 | 4 | 13% | 22 | 74% | 1 | 3% | 2 | 7% | 1 | 3% | 3.87 | 0.86 | 0.77 |
| المجموع | 77% | | | | 15% | | 7.00% | | | | 3.95 | 0.83 | |

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على نتائج الحاسبة الإلكترونية

أظهرت الدراسة كما تبين في الجدول (١) بان (٧٧%) من المستجوبين اجابوا بان هناك أثر لمعايير التدقيق على عمل المدقق وبمهنة التدقيق بصورة عامة في الكليات التي أجريت فيها الدراسة.

في حين أجاب (١٥%) بان ليس لديهم رأي في هذا الموضوع، اما الذين لم يتفقوا كانت نسبتهم (٧%).

وجاءت هذه الإجابات بوسط حسابي موزون اجمالي (٣,٩٥) وهو اعلى من المتوسط الحسابي الفرضي (٣).

وكان الانحراف المعياري (٠,٨٣) وهذا يشير الى عدم وجود تشتت كبير لدى افراد عينة الدراسة عند اجابتهم على أسئلة الاستبانة. بمعنى انهم كانوا مستوعبين جوانب هذه الدراسة والظروف المحيطة بها.

ومن هذا التحليل الإجمالي يمكن التوصل بان هناك دور لمعايير الأداء المصرفي ويودي هذا الدور الى ارتفاع من جودة عمل المدقق في الكليات المعنية.

١-. عند التطرق الى المتغير (1x) (يعمل المصرف عند منحة الائتمان على عدم تركيز الائتمان جغرافيا أو قطاعيا..)وجد أن (٨٣,٣٣%) أجابوا بالاتفاق، وأن (١٧%) اجابوا بعدم التأكد ولم يجيب أي شخص بعدم الاتفاق. وجاءت هذه الإجابات بوسط حسابي موزون (٤) وهو أعلى من الوسط الحسابي الفرضي الذي هو (٣)، وكان الانحراف المعياري (٠,٥٨) وهذا يشير الى ضعف التشتت لدى افراد عينة الدراسة عند اجابتهم على هذا المتغير، مما يؤكد ، يعمل المصرف عند منحة الائتمان على عدم تركيز الائتمان جغرافيا أو قطاعيا وجاء هذا المتغير بالتسلسل (٧) من حيث الأهمية النسبية.

٢. وفيما يخص المتغير(2x) (تسهم الثقة المتبادلة بين المصرف والزبون في الحصول على الائتمان.) تبين أن (٩٣,٣٣%) اجابوا بالاتفاق، و (٦,٦٦%) وهما شخصان أجابوا بعدم التأكد، في حين لم يجب أي شخص بعدم الاتفاق، وكان الوسط الحسابي الموزون لهذه الإجابات (٤,٣٧) والانحراف المعياري (٠,٦١) وهذا يشير الى ضعف كبير في التشتت لدى افراد عينة الدراسة عند أجابتهم، وهذه تسهم الثقة المتبادلة بين المصرف والزبون في الحصول على الائتمان. ، وجاء هذا المتغير بالتسلسل (٢) من حيث الأهمية النسبية.

٣. أما المتغير(3x) (يراعي المصرف العجز الموقت في خزينة الزبون عند السداد..) فكان (١٠٠%) منهم أجابوا بالاتفاق، في حين لم يجب أي شخص من افراد عينة الدراسة بعدم التأكد أو عدم الاتفاق على هذا المتغير، والوسط الحسابي لهذا المتغير (٤,٣٧) وهو اكثر من الوسط الحسابي الفرضي (٣)، و الانحراف المعياري (٠,٤٩) وهذا يدل على استيعاب افراد عينة البحث لهذا المتغير عند اجابتهم عليه، يراعي المصرف العجز الموقت في خزينة الزبون عند السداد.. ، وجاء هذا المتغير بالتسلسل (١) من حيث الأهمية النسبية.

٤. لقد كانت نسبة الاتفاق (٤٤%) للمتغير (4x) (. تؤثر ظروف البيئة المحيطة بالزبون في القدرة على السداد.)، و (٢٠%) اجابوا بعدم التأكد، و(٣٦%) اجابوا بعدم الاتفاق، فالوسط الحسابي لهذا المتغير (٢,٩٧) والانحراف المعياري (١,٦٨)، فالمدققين الذي اجابوا على المتغير تؤثر ظروف البيئة المحيطة بالزبون في القدرة على السداد.. ، وجاء هذا المتغير بتسلسل (١٤) من حيث الأهمية النسبية.

٥. فيما اظهرت اجابات عينة الدراسة نسبة (٨٧%) بالاتفاق على المتغير (5x) (.يعتمد المصرف على خبرة موظفيه في معالجة أخطاء العمل.)، و(١٣%) اجابوا بعدم التأكد، في حين لم يجب أحد على عدم الاتفاق، وكان الوسط الحسابي لهذا المتغير (٤,٢٧) والانحراف المعياري (٠,٦٩)، فهذا يعتمد المصرف على خبرة موظفيه في معالجة أخطاء العمل.. ، وجاء هذا المتغير بالتسلسل (٥) من حيث الأهمية النسبية.

٦. لقد أيدت نسبة (٨٣%) من افراد العينة للمتغير (x6) (. الاعتماد على التكنولوجيا يقلل من التعرض للخطا.)، وكان (٧%) منهم غير متأكدين من اجابتهم، و(١٠%) اجابوا بعدم الاتفاق، وجاءت هذه الإجابات بوسط حسابي موزون (٣,٨٠) والانحراف المعياري (٠,٩٦) وهذا ياكد ان الاعتماد على التكنولوجيا يقلل من التعرض للخطا.. وجاء هذا المتغير من حيث الأهمية النسبية بتسلسل (١١).

٧. أتفق افراد عينة الدراسة بنسبة (٧٣%) على المتغير (x7) ( توافر نظام فعال لتحديد وقياس ومتابعة والتحكم في السيولة.)، و (٢٧%) كانوا غير متأكدين عن الأجابة على هذا المتغير، ولم يجيب أي فرد بعدم الاتفاق، فالوسط الحسابي لهذا المتغير (٤,١٧) بانحراف معياري (٠,٨٣) مما يدل على أن توافر نظام فعال لتحديد وقياس ومتابعة والتحكم في السيولة. ، وكان هذا المتغير بتسلسل (٦) من حيث الأهمية النسبية.

٨. يتضح أن ما نسبته (٩٠%) من افراد عينة الدراسة كانت اجاباتهم بالاتفاق على المتغير (x8)( دراسة السيولة المصرفية على أساس فردي ومجمع وتحت كل من الظروف العادية وغير العادية.)ونسبة (١٠%) اجابوا بعدم التأكد، في حين لم يبدي أي شخص من افراد عينة الدراسة أجابتهم بعدم الاتفاق، والمتوسط الحسابي الموزون (٤,٣٠) وانحراف معياري (٠,٦٥) فجميع هذه الإجابات تبين دراسة مخاطر السيولة على أساس فردي ومجمع وتحت كل من الظروف العادية وغير العادية. ، وكان تسلسل هذا المتغير من حيث الأهمية النسبية (٣).

٩. يتفق افراد عينة الدراسة بنسبة (٩٠%) عند الإجابة على المتغير (x9) (تحديد العوامل الرئيسة التي تؤثر على قدرة المصرف على توفير الأموال ومتابعتها عن قرب..) وكان (١٠%) منهم غير متأكدين، في حين لم يجب أي شخص من افراد العينة بعدم الاتفاق، وجاء هذا المتغير بوسط حسابي موزون (٤,٣٠) وانحراف معياري (٠,٦٥) وهذا يدل على ضعف التشتت لدى عينة الدراسة عند اجابتهم وهذا يشير أن تحديد العوامل الرئيسة التي تؤثر على قدرة المصرف على توفير الأموال ومتابعتها عن قرب. وجاء هذا المتغير بالتسلسل (٤) من حيث الأهمية النسبية.

١٠. أما المتغير (x10) ( تقييم مخاطر السيولة الناشئة عن البنود خارج الميزانية والالتزامات العرضية الأخرى .) فكان (٧٠%) منهم أجابوا بالاتفاق و (٢٠%) اجابوا بعدم التأكد، في حين (١٠%) منهم أجابوا بعدم الاتفاق، فالوسط الحسابي الموزون لهذا المتغير (٣,٩٣) والانحراف المعياري (١,٠٨) وهذا يشير الى استيعاب افراد عينة الدراسة وضعف التشتت لديهم عند الأجابة على هذا المتغير، مما يدل على تقييم مخاطر السيولة الناشئة عن البنود خارج الميزانية والالتزامات العرضية الأخرى . ، وجاء هذا المتغير بالتسلسل (٨) من حيث الأهمية النسبية.

١١. اتفق (٧٠%) من افراد عينة الدراسة عند الإجابة على المتغير(x11) (وصف نظام المعلومات والتقارير الخاصة بإدارة مخاطر السيولة.)، و(٢٠%) كانوا غير متأكدين، ونسبة(١٠%) أجابوا بعدم الاتفاق، وجاءت هذه الإجابات بوسط حسابي موزون (٣,٩٣) وهو أعلى من الوسط الفرضي الذي هو (٣)، وكان الانحراف المعياري (٠,٩٨)، هذا يشير الى وصف نظام المعلومات والتقارير الخاصة بإدارة مخاطر السيولة. ، وجاء هذا المتغير بالتسلسل (٩) من حيث الأهمية النسبية.

١٢.اظهرت الإجابات على هذا المتغير (x12) (وضع استراتيجية للتمويل يضمن المصرف من خلالها تنويع مصادر وآجال التمويل بشكل فعال.) بالاتفاق بنسبة (٧٠%) و (٢٠%) كانت اجابتهم بعدم التأكد، في حين لم يتفق بنسبة (١٠%) من افراد العينة، فالوسط الحسابي الموزون لهذا المتغير (٣,٦٣) والانحراف المعياري (٠,٧٠) وهذا يشير الى ضعف كبير بالتشتت لدى افراد عينة الدراسة عند اجابتهم على هذا المتغير مما يؤكد على استيعاب تام لديهم عند اجابتهم، مما يدل وضع استراتيجية للتمويل يضمن المصرف من خلالها تنويع مصادر وآجال التمويل بشكل فعال. ، وجاء هذا المتغير ى المكلفين بالتسلسل (١٢) من حيث الأهمية النسبية.

١٣. نجد بأن نسبة (٥٠%) من افراد عينة الدراسة اجابوا بالاتفاق على المتغير (x13) (وضع استراتيجية تساعده على التواجد الدائم في أسواق التمويل.) ونسبة (٣٧%) اجابوا بعدم التأكد، ونسبة (١٣%) من افراد العينة أجابوا بعدم الاتفاق، وجاء الوسط الحسابي الموزون لهذا المتغير (٣,٣٧) بانحراف معياري (٠,٨٥)، وهذا يؤكد وضع استراتيجية تساعده على التواجد الدائم في أسواق التمويل. ، وكان لهذا المتغير من حيث الأهمية النسبية التسلسل (١٣)

١٤. عند التطرق الى المتغير الأخير (x14) (المحافظة على علاقات قوية مع الأطراف التي يحصل من خلالها على احتياطاته التمويلية.) نجد بأن نسبة (٨٧%) من افراد عينة الدراسة اجابوا بالاتفاق في حين أجاب بنسبة (٣%) بعدم التأكد، ونسبة (١٠%) أجابوا بعدم الاتفاق، وجاء الوسط الحسابي لهذا المتغير (٣,٨٧) وبانحراف معياري (٠,٨٦) وهذا يشير الى ضعف التشتت لدى افراد عينة الدراسة عند اجابتهم على هذا المتغير، وكانت هذه الإجابات تؤكد المحافظة على علاقات قوية مع الأطراف التي يحصل من خلالها على احتياطاته التمويلية. وجاء هذا المتغير بالتسلسل ١٠ من حيث الأهمية النسبية.

## المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

١. انخفاض مؤشرات المخاطر الائتمانية لدى مصرف التجارة العراقي مقارنة مع المصرف بسبب التراجع الملحوظ في حجم الائتمان المصرفي لدى مصرف التجارة مقارنة مع المصرف مما يعني ان المصرف الوطني يكون أكثر عرضة للمخاطر الائتمانية.

٢. تعرض المصارف الاسلامية الى مخاطر ائتمانية أكبر من نظيرتها التجارية كون ان الائتمان المقدم من قبلها يتركز الغالب على المرابحات التي في الغالب مدتها لا تزيد مدته على السنة الا انها تعد التزامات تعاقدية.

٣. تضخم حجم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بالنسبة لمصرف التجارة العراقي الذي شكل حجم الإقراض الممنوح مقابل انخفاضه لدى المصرف وبالمقابل كانت الضمانات الحاصل عليها المصرف الوطني ضعيفة مقابل منح الائتمان المصرفي مما جعل المصرف ا عرضة الى المخاطر الائتمانية.

٤. حقق المصرف على مستوى جميع مؤشرات السيولة أداء أفضل بالمقارنة مع المصرف الأخر بسبب استثماره للسيولة النقدية في مجالات مختلفة على الرغم من كبر حجم الإيداع لديه، على عكس مصرف التجارة العراقي الذي ظهرت مؤشرات السيولة مرتفعة لديه وهذا يعكس ان هناك انخفاضاً في حجم الائتمان المصرفي.

ثانيا: التوصيات

١-ضرورة انشاء مراكز متخصصة في دراسة المخاطر الائتمانية للمقترضين من المصارف التجارية فضلا عن الاهتمام بها من خلال تزويدها بقاعدة بيانات عن مختلف الزبائن وتحديثها بصورة مستمرة فضلا عن دراسة الضمانات المطلوبة والتي يجب ان تكون بمستوى الائتمان الممنوح.

٢. ضرورة انشاء محفظة متنوعة للائتمان سواء كان على مستوى الأجال أو القطاعات بما يضمن تخفيف المخاطر الائتمانية التي قد تتعرض لها فضلا عن تشديد السياسة الائتمانية في منح القروض وبالأخص طويلة الاجل.

٣. الاهتمام العالي بتكوين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها لكلا المصرفين كونه الدعامة الأساسية في تغطية المخاطر الائتمانية فيما لو تعرض اليها المصرف وان يكون مبني على اسس صحيحة سواء كان نسبة مئوية مقبولة من حجم الائتمان الممنوح او تكون النسبة مبنية بالاعتماد على مخصص السنوات السابقة.

٤. ضرورة الاهتمام بالائتمان المصرفي بالأخص مصرف التجارة العراقي قياسا بحجم الموجودات لدية كون ان الائتمان يعد من اهم موارد تحقيق الارباح بالنسبة للمصارف التجارية اضافة الى الاستثمار.

٥. ضرورة العمل على إيجاد المنافذ الاستثمارية التي من شانها ان تمتص السيولة النقدية الفائضة عن الحاجة بالشكل الذي يقلل نسب السيولة لدى كلا المصرفين وبالأخص مصرف التجارة العراقي اذ ان السيولة الفائضة لا يتج عنها أي مكاسب مالية.

**المصادر:**


١- ابو عبيد، جمال، ادارة القروض المصرفية غير العاملة، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ٢٠١٠.

٢- أبو كرش، شريف مصباح، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، المؤتمر العلمي الأول، الاستثمار والتمويل في فلسطين، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٥.

٣-أبو كمال، ميرفت علي، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان المصرفي وفق معايير بازل٢، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٧.

٤- بلعزوز، بن علي ، إدارة المخاطر، ط١، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣.

٥-بورقبة، شوقي وزرارقي، هاجر ، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، ط١، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤.

٦- بوعبدلي، أحلام وسعيد، حمزة عمي " دعم تسيير مخاطر السيولة في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد٧ ، العدد٢ ، جامعة غرداية، الجزائر، ٢٠١٤.

٧- الحسيني، فلاح حسن والدوري، مؤيد إبراهيم، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان – الأردن، ط٤، ٢٠٠٨.

٨-حماد، طارق عبدالعال، تقييم أداء البنوك التجارية، تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، ٢٠٠٣.

٩- الخطيب، سمير، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، دار المعارف للطباعة، الإسكندرية – مصر، ط١، ٢٠٠٥.

١٠- الراوي، خالد وهيب، إدارة العمليات المصرفية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦.

١١- الربيعي، حاكم محسن، المشتقات المالية، دار اليازوري للطباعة والنشر، عمان- الأردن، ط١، ٢٠١١.

١٢- الزبيدي، حمزة محمود، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، ط٢، مؤسسة الوراق، عمان، ٢٠٠٢.

١٣- الشماع ،خليل محمد حسن ، (إدارة المصارف)، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٩٩٥.

١٤- الشمري، صادق رشيد، ادارة المصارف الواقع والتطبيقات العلمية، طبعة الفرح، بغداد، ط١، ٢٠٠٨.

١٥- طايبي، سعيدة، اليات إدارة السيولة لدى البنوك التجارية، دراسة حالة، مذكرة نيل الماستر، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، ٢٠١٢.

١٦- عثمان، محمد داود، اثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، الأردن، ٢٠٠٨.

١٧- غنيم، احمد محمد، إدارة البنوك تقليدية الماضي والكترونية المستقبل، ط١، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٧.

١٨- قرين ،زهرة العروسي وبوقرة، رابح ، دور إدارة مخاطر الائتمان في التقليل من المخاطر لدى البنوك التجارية: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البليدة مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية، العدد ٠٢، ٢٠١٢، ص ٢٩٩.

١٩- ناولو ، محمد :إدارة المخاطر المالية والمصرفية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار سوريا الفتاة، حلب، سورية، ٢٠١٦.

٢٠- ناولو، محمد، ادارة المخاطر المالية والمصرفية بين النظرية والتبطيق، ط١، دار سوريا الفتاة، ٢٠١٦.

٢١- النعيمي، عدنان تايه، إدارة الائتمان، دار المسير للنشر والطباعة، عمان- الأردن، ط١، ٢٠١٠.